Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

19 Mai 2009

19 ماي 2009

Aujourd'hui Le Maroc
www

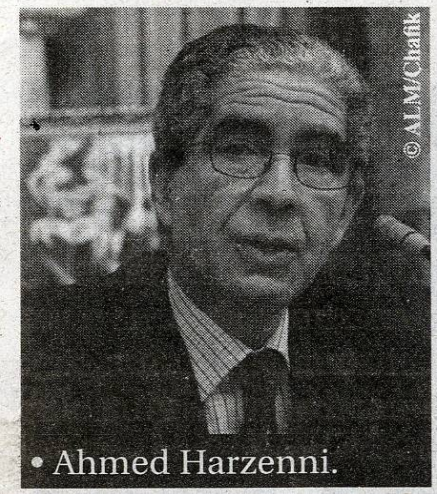

• Ahmed Harzenni.

Agadir : Ouverture du 3ème bureau régional du CCDH

Le CCDH a officiellement ouvert, vendredi, son bureau administratif régional destiné à renforcer son action au niveau local et à promouvoir la culture des droits de l'Homme. L'objectif de la création de ce bureau consiste à soutenir la régionalisation et la décentralisation voire assurer le suivi des dossiers sur la base d'une politique de proximité.

Revue de Presse du Conseil consultatif de

LE SOIR

Droits de l'Homme

Un bureau régional à Agadir

Le président du Conseil consultatif des droits de l'Homme, Ahmed Herzenni a procédé le samedi 15 mai à l'inauguration officielle de son bureau administratif à Agadir. L inauguration de ce bureau dans la capitale du Souss fait suite à l'installation des bureaux régionaux du CCDH à Laâyoune et Oujda.

بيان اليوم

معتقلون سياسيون سابقون يضربون عن الطعام أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

مازال معتقلون سياسيون سابقون يخوضون إضرابا مفتوحا عن الطعام منذ 13 ماي الجاري، أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان احتجاجا على عدم تطبيق المقررات التحكيمية التي تضمنها بشأن حالتهم، التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة.

وقد نقل يومي السبت والأحد عضوان من المجموعة إلى المستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط بعد أن تدهورت حالتهم الصحية، وأكد مصطفى بوزيري أحد أعضاء المجموعة في اتصال هاتفي، أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يتحمل كامل المسؤولية بخصوص الحالة المزرية التي وصلت إليها الأوضاع الصحية للمضربين، منتقدا التماطل والتسويف بل والتجاهل الذي أبدان عنه مسؤولو المجلس اتجاه مطالبهم والتي حددها في التنفيذ الفوري لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الإجتماعي وتسوية الوضعية الإدارية و المالية التي تهم أعضاء المجموعة.

وأوضح بوزيري، الذي يخوض الإضراب رفقة سبعة من رفاقه، وهم على التوالي صدقي رفيق، مصطفى واعزيز، عزوز بنعدة، رشيد مجدوبي، بودور عبد الحق، وزاني إدريس، والذين تعود تواريخ اعتقالهم لسنوات السبعينيات وبداية الثمانينيات وكذا التسعينيات، أنه في الاتصال المباشر الذي ربطته المجموعة مع رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ،تمت إحالتهم على الوزارة الأولى على أساس أنها هي الجهة الموكول لها أمر الإعمال الفعلي للتوصيات الخاصة بهيئة الإنصاف والمصالحة ،وهو أمر غير مستساغ في نظر المضربين.

●فنن.ع

التجديد

يعانون من أوضاع صحية ونفسية صعبة أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

ضحايا سنوات الرصاص يواصلون إضرابهم عن الطعام

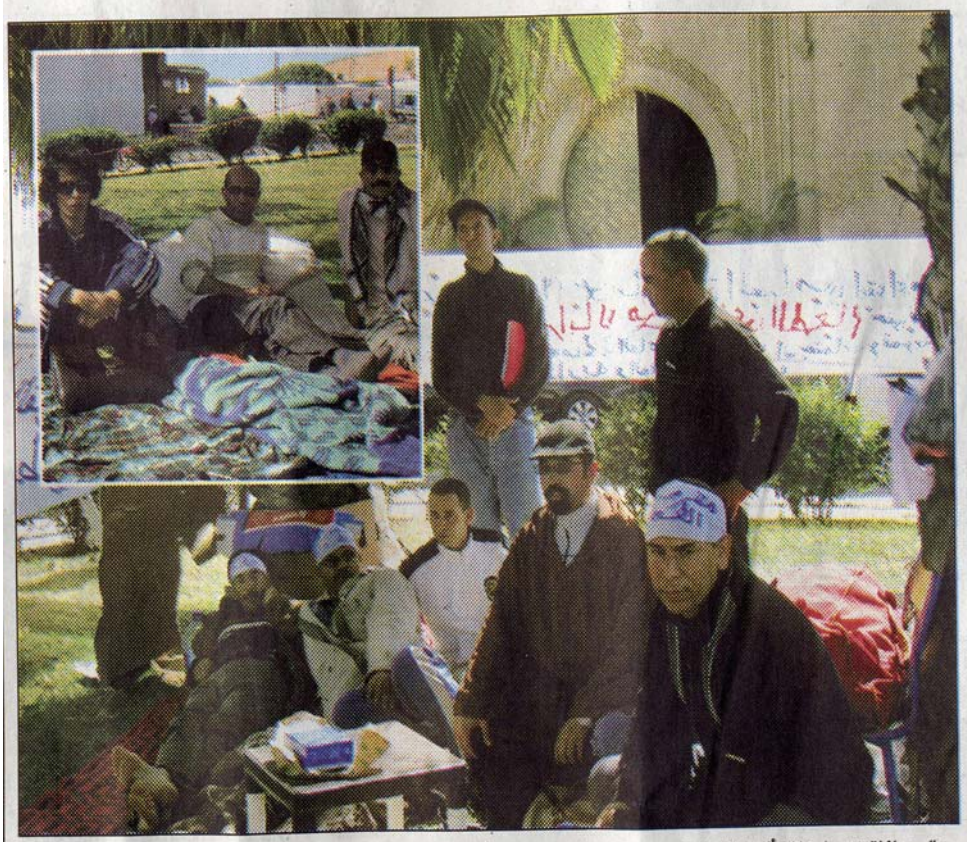

يواصل عدد من ضحايا ما سمي بسنوات الرصاص" المعتصمون أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إضرابهم عن الطعام منذ 13 ماي الجاري، احتجاجا على عدم الاستجابة إلى مطالبهم المتمثلة في تفعيل المقررات التحكيمية لهيئة الإنصاف والمصالحة، والتسوية المالية والإدارية، وجبر الضرر.. والتعويض عن سنوات الاعتقال الذي وصفوه بالتعسفي.

وأكد بعض المعتصمين في تصريح لـ"التجديد" أنه في حالة لم تتحقق مطالبهم، فإنهم مستعدون للسير في خط تصاعدي وفق برنامج نضالي قد يصل إلى نزول عائلاتهم لساحة الاعتصام. مشيرين، أنه سبق لهم وأن خاضوا عدة معارك نضالية، وحوارات مع رئيس المجلس، كلها كانت غير مجدية، حيث أن الرئيس، اعترف لهم- حسب قولهم - أن هناك "عراقيل من قبل الحكومة وهناك بيروقراطية"، وأضافوا أنه لم يحدد لهم أي سقف زمني لمعالجة ملفاتهم.

وأوضح المعتصمون القادمون من مناطق مختلفة، أنهم ظلوا يترددون على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ أن أوكل إليه الملك في خطابه يوم فاتح يونيو 2006 مهمة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، كما أن من بينهم من قدم من جنوب الصحراء متخطيا العوائق المالية من أجل لقاء المسؤولين دون جدوى، ما دفعهم إلى اختيار البقاء أمام المجلس إلى حين الاستجابة لمطالبهم، رغم الصعوبات المادية والمعنوية لهذا القرار. حيث أن معظم هؤلاء المعتصمين متزوجون، ولهم أطفال، وقد تركوا أسرهم في ضائقة مالية، مؤكدين أنه "لولا تعاون الأصدقاء الذين يقدرون وضعنا لما استطعنا الاستمرار". وفي السياق ذاته، أوضح معتقل سابق في تصريح لـ"التجديد" بالقول "إنه ليس هناك من معتقل واحد يعاني إلا وتعاني معه عائلته الشيء نفسه، والمعاناة تتجاوزنا كأفراد لتصل إلى الجماعة، فعائلاتنا تعاني لكي تمدنا بالخبز ثم تعاني من المضايقات الأمنية"

ومن جهة أخرى، تساءل المعتصمون عن المعايير التي خولت استفادة ضحايا آخرين دونهم، فيما يستمر المجلس في تأجيل النظر في وضعهم، وأكد أحدهم أنه "سبق وأن تم إقبار الملف لكن مع الاعتصامات السابقة تمت استعادته، ويبدو أن هناك نية لإقباره مجددا".

إلى ذلك، ذكر المعتصمون لـ"التجديد" أنهم يعانون من أوضاع صحية ونفسية صعبة منذ أن تم إطلاق سراحهم، فحاولوا الاندماج في المجتمع ونسيان الماضي.. وتصف المعتصمة الوحيدة ضمن المجموعة، آلامها التي تضاعفت بسبب وضعها الصحي الذي قالت إنها ورثته عن ماض الاعتقال، اشتد مع ظروف الاعتصام، حيث تم نقلها في إحدى ليالي الاعتصام إلى المستشفى. لكن علاجها الذي وصفته بالعسير يتطلب - حسب قولها - تكفلة مادية باهضة تعجز عن توفيرها، وبالرغم من ذلك، يتلكأ المجلس في النظر في ملفها حسب قولها.

صفاء بودكو

أخبار اليوم
Akhbar Alyoum

اعتبر عبد الحي المودن، أستاذ العلوم السياسية بكلية الحقوق بالرباط، أن المجال الذي لم يمسه التغيير بعد هو الدستور الذي لا يعكس تطور الممارسة السياسية الحالية. وأوضح المودن أن هناك تراجعا للدور الذي كانت تلعبه الأحزاب داخل المجتمع ليس فقط من ناحية تأطيره، بل حتى تأطير النقابات، وتوقع الباحث الجامعي أن تكون نسبة المشاركة في الانتخابات القادمة ضعيفة، مادامت الأحزاب السياسية لم تغير طريقة تأطيرها للمجتمع.

أستاذ العلوم السياسية قال لـ «أخبار اليوم» إن الممارسة السياسية تجعل الدستور الحالي متجاوزا

المودن: يجب أن نتوقع نسبة مشاركة ضعيفة في الانتخابات القادمة

مواطنة تدلي بصوتها في الانتخابات

Revue de Pre

أخبار اليوم
Akhbar Alyoum

■ حاوره - مصطفى عنترة ■

□ مرت عشر سنوات على حكم الملك محمد السادس، في رأيكم ما هي المجالات التي لم يمسها التغيير بعد؟

● الواضح أن المجال الذي لم يمسه التغيير بعد هو الدستور. ففي الوقت الذي يعرف المجتمع أوضاعا جديدة على المستوى الإيديولوجي، وعلى مستوى الأفكار المتداولة داخل الساحة الوطنية، وأيضا على مستوى أسلوب الحكم الذي يسعى الملك محمد السادس إلى تقديمه، وكذلك على مستوى الخيارات الإستراتيجية التي يطرحها الملك، إضافة إلى بروز عاملين أساسيين يتمثلان في الحركات الاجتماعية الجديدة والاتساع الواضح والملحوظ لحرية التعبير في الصحافة وظهور أصوات جديدة في هذا الباب، وهي كلها تحولات عميقة وواضحة، لكن جانبا من النظام السياسي الذي يحافظ على مركزية السلطة في يد الملك مازال لم يتغير.

□ لكن ما هي الأسباب التي جعلت الدستور لم يعرف بعد أي تغيير يذكر؟

● يمكن أن ننظر إلى هذا الأمر من زاويتين، الأولى أن هناك مقاومة من طرف النخبة السياسية الحاكمة لعدم إحداث تغييرات عميقة سواء من ناحية السلطة السياسية أو الدستورية. هذا مجرد تفسير وقد يكون هو التفسير السائد، والأكثر انتشارا وتداولا على مستوى الكتابات الصحفية والدستورية. وإذا نظرنا إلى التحول الدستوري من جهة أخرى، فهو نتاج لتحولات أعمق، سوسيولوجية وفكرية وثقافية واقتصادية... فعملية تغيير الدستور لا مفر منها، فالمطروح ليس تغيير الدستور أم لا؟ ولكن متى سيتغير الدستور؟ وما هي الجوانب التي سيشملها هذا التغيير؟

هناك إجماع على تغيير بعض عناصر الدستور داخل الساحة السياسية، كمسألة استقلالية القضاء، خاصة أنها كانت ضمن النقط المثارة من قبل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ثم هناك مسألة تغيير دور الحكومة وخاصة تقوية مؤسسة الوزير الأول، وهذه العملية تمارس الآن رغم أنها لم تحظ بتأييد من طرف وسائل الإعلام. فالملك احترم اختيار الوزير الأول من الحزب الأول في الانتخابات، وهذا تغيير يمارس دون أن يتم تغيير الدستور. ويبقى هناك عامل آخر يطرح نفسه: هو كيف سيتم تفعيل هذه الإصلاحات وما هو توقيتها وكيفية التنصيص عليها في الدستور؟

□ كيف تفسرون التحول الذي طرأ على الأحزاب السياسية التقليدية التي أصبحت تربط هذا الإصلاح بالتطورات التي قد تعرفها قضية الحكم الذاتي، في حين أن الإصلاح الدستوري كان بالنسبة إليها خيارا استراتيجيا؟

● إن الأسلوب الذي تقدم به الأحزاب السياسية الإصلاح الدستوري اليوم يختلف عن الأسلوب السابق. بالأمس كانت هناك مواجهة بين المعارضة التقليدية ونظام الحكم، والمعارضة كانت تخاطب النظام السياسي من خارج المؤسسات. أما اليوم، فالأحزاب التي كانت تطالب بالإصلاح توجد في قلب السلطة وتمارسها، وبالتالي وقع اختلاف في أسلوب تقديم الاقتراحات. وهناك تفسير ثان يفيد بأن النقاش حول الإصلاح الدستوري الذي كان يتم في السابق عن طريق المواجهة التي تكون أحيانا صامتة وأحيانا أخرى عن طريق الضغط وتفعيل الأزمات السياسية، الشيء الذي يجعل هذا الأخير يكون مضطرا إلى إحداث تغيير في الدستور. هذه الأحزاب، ربما، اعتقدت أنها ستشارك في السلطة ويمكنها أن تطالب بالإصلاح الدستوري تدريجيا. فهناك خطابات واضحة من طرف هذه الأحزاب حول هذا الموضوع، إلا أن ممارسة الأحزاب للسلطة تشير إلى أن هذا هو التوجه الاستراتيجي الذي تسير وفقه.

□ إذا لم تعرف قضية الصحراء أية تطورات في اتجاه إقامة حكم ذاتي بالمناطق الصحراوية كما يتصوره المغرب، هل سيبقى العمل وفق نفس الدستور؟

● يبدو أن الدستور الحالي كنصوص قانونية لا يعكس الممارسة السياسية الحالية. ويكفي أن نشير إلى مسألة الاحتجاجات وما تخلفها من نتائج، والتي تدفع الدولة إلى مراجعة سياساتها. وأيضا الإضرابات الأخيرة في قطاع النقل ضد مدونة السير وما خلفته من نتائج بالرغم من كون الدستور يعطي صلاحيات كبيرة للملك للتدخل في الشأن السياسي. وبالرغم من كون الدستور لا يبرز قوة البرلمان بالشكل الواضح فإن الممارسة تعكس واقعا يتجاوز وضعية الدستور الحالي. وبالتالي أظن أن الدستور في وضعه الحالي أصبح متجاوزا، فهولا بد أن يعرف التطور الذي يجعله يواكب هذه التحولات. والإشكال الذي يطرح نفسه في هذا الباب: هل التعديلات التي سيعرفها الدستور ستتجاوز الواقع الحالي وتدفعه إلى التطور بشكل أكبر، أم إنها ستقتصر على مواكبة هذه التحولات التي يعرفها المغرب حاليا؟

□ من دون شك تتبعتم مجموعة

Royaume du Maroc Conseil consultatif des droits de l'homme

أخبار اليوم
Akhbar Alyoum

من الكتابات حول تجربة «العهد الجديد» خلال العشر سنوات الأخيرة، سواء في إسبانيا أو فرنسا أو بريطانيا... في رأيكم ما هي الملاحظات التي يمكن استنتاجها من هذه الكتابات؟

● هناك نوعان من الكتابة، الأولى يقوم بها صحافيون لهم خبرة طويلة بالمغرب ويكتبون تصوراتهم حول الواقع السياسي بالمغرب، وتتضمن هذه الكتابات تحاليلهم حول الممارسة السياسية ببلادنا. ثم هناك الكتابات التي هي نتاج للتطورات النظرية حول طبيعة الحكم والتحولات السياسية التي يعرفها العالم ومن ضمنها المغرب. فالكتابات التي تحظى بالتغطية الإعلامية الواسعة هي الكتابات الصحفية. وبالنسبة إلى هذه الأخيرة فهي تتميز بكونها تقدم من جهة معطيات غنية حول الممارسة السياسية، ومن جهة أخرى تعكس انفعالات وتصورات الصحافيين ومنهم من تكون لهم ثقة أكبر في قدرتهم على أن يتنبؤوا بمستقبل النظام السياسي بالمغرب، وهي جرأة لا يدعيها الأكاديمي الذي يخضع لنوع من الإلتزام في كتاباته، وأيضا الثقة المبالغ فيها بما يمكن أن يحدث من تطورات، ومقارنة الملك الحالي بملوك سابقين. هذه كلها جوانب تبين قدرة هذه الكتابات في الحصول على معطيات تشير إلى رغبة هؤلاء الصحافيين في تقديم استنتاجات اجدها . شخصيا . لا تتميز بالتربث الذي تتميز به الدراسات الأكاديمية.

□ لماذا لا توجد كتابات من طرف مغاربة حول تجربة حكم الملك محمد السادس التي أثارت، كما هو معلوم، اهتماما كبيرا داخل أوربا والولايات المتحدة الأمريكية؟

● هناك كتابات كثيرة حول جامعات الرباط والدار البيضاء ومراكش. ورغم أهمية هذه الدراسات والأبحاث حول هذه التجربة من مختلف جوانبها، فإنها لا تجد طريقها إلى النشر.

□ لكن لماذا لا ينشر الباحثون والكتاب المغاربة دراسات حول تجربة حكم محمد السادس؟

● هناك كتابات حول هذه التجربة، لكنها لم تحظ بالتغطية الإعلامية اللازمة كما أشرت، وعلى سبيل المثال هناك كتاب للأستاذ محمد كلاوي «المغرب السياسي في فجر الألفية الثالثة» الذي يقدم مجهودا يتضمن تقييم تجربة الملك الحالي ويقدم قراءة نقدية للكتابات التي أنجزت حول المغرب. وفي نفس الوقت أعتقد أن تقييم تجربة على مدى عشر سنوات هو تقليد صحفي أكثر منه أكاديمي. هناك مجموعة من المشاريع قيد الإنجاز بدعم وتشجيع من طرف بعض المؤسسات الجامعية حول النظام السياسي المغربي بعد عشر سنوات.

النظام السياسي الذي يحافظ على السلطة في يد الملك لم يتغير

□ كيف تفسرون التحول الذي طرأ على المحيط الملكي الذي أصبح له اليوم ثقل على مستوى صناعة القرار السياسي، مقارنة مع فترة حكم الراحل الحسن الثاني؟

● نحن نقوم بتحاليل انطلاقا من معطيات قليلة حول هذا الموضوع، نظرا لشح المعلومة. وما يظهر من خلال بعض المذكرات حول فترة الحسن الثاني يشير إلى أن هذا المحيط الملكي لم يكن بالشكل المحايد كما كنا نتصوره حسب تحاليلنا حول القرار السياسي. كما أن أفراده لم يكونوا كلهم مجرد تابعين للملك ومنفذين لقراراته... ويظهر أن هؤلاء لم يكونوا يتمتعون بالحياد، حيث كانوا كفاعلين يبرزون مواقفهم.. وهذا ما نستشفه من مذكرات قليلة جدا كعبد الهادي بوطالب وعبد اللطيف الفيلالي وأحمد العراقي. وما يحصل الآن، أننا نقوم بتحاليل حسب ما يصلنا من معطيات قليلة ومتضاربة وغير موثوقة بالشكل الذي يسمح لنا بأن نستخلص تصورا واضحا حول هذه العملية.

وما يبدو من الإشارات المتضاربة أن مجال المحيط الملكي يعرف استقلالية نسبية مقارنة مع ما كان في السابق، بناء على المعطيات التي نتوفر عليها من هذه الشهادات والمذكرات. وأعتقد أن هذا المجال مازال يحتاج إلى تحليل أعمق. فهل يعكس ذلك الاستقلالية النسبية التي يحظى بها الفاعلون داخل المحيط الملكي، الاختلاف في الاستراتيجية في ما يخص مستقبل مغرب اليوم أم إنها تعكس التنافس الشخصي والفردي داخله؟ وشخصيا لا يمكن أن أجزم في هذا الموضوع مادامت المعطيات التي يمكن أن نبني عليها تحاليلنا تبقى ضعيفة وقليلة جدا.

□ كيف تفسرون عودة تقارير المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية إلى الحديث بقوة عن حالات التعذيب والاختطاف وما شابه ذلك من الممارسات التي ميزت مغرب الأمس، خاصة بعد صدور توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؟

● تتضمن هذه المسالة جانبا سياسيا، يمكن أن نلاحظ أن هناك استمرارية لبعض الممارسات مع عدم احترام القانون على مستوى تعامل الدولة مع الصحافة أو بعض التيارات الإسلامية أو الحركة الاحتجاجية. وبكل تأكيد فإن هذا التعامل، عندما يتجاوز القانون، فإنه من الناحية السياسية تجب إدانته والعمل على مواجهته ومحاربته. لكن من الناحية الأكاديمية نلاحظ أن التحاليل حول هذا الموضوع توظف أيضا مواقفها من أجل الوصول إلى أهداف سياسية، مثلا أن نبالغ في حجم الانتهاكات حتى نضغط على الدولة من أجل أن توقف هذه الانتهاكات.

□ لكن كانت هناك ممارسات قمعية ضد متظاهرين سياسيين واجتماعيين وحقوقيين؟

● لا أنفي وجود خروقات، ما أقوله عندما أنظر إلى هذه الأمور من ناحية أكاديمية فإنني أتساءل هل تشير هذه الخروقات إلى وضعية حقوق الإنسان مترديا بشكل أكبر مما كانت عليه الأمر في السابق؟ سنعتبر الإجابة هذا السؤال عن هذا السؤال بالإيجاب خلفية سياسية. وإذا ما اعتمدنا على معايير محايدة فإننا سنجد هذه الخروقات لا تشبه تلك التي كان يعرفها المغرب في سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وبالتالي السؤال المطروح: هل التحولات التي يعرفها المغرب تسير نحو التراجع، وهل تسلط النظام السياسي في تزايد أم لا؟

يمكن أن نعتبر أن تسلط الدولة في تقلص في ظل ممارسات تتجاوز أحيانا القانون، لكنها لا يمكن أن تشير في كل الأحوال إلى أن تسلط النظام السياسي في تزايد.

□ لكن المتتبع لأدبيات الحركة الحقوقية يلمس نفس الممارسات السابقة ونفس التعامل مع الحركة الحقوقية؟

● مرة أخرى لا أنفي وجود خروقات، ومن الناحية المنهجية فالسؤال الذي يطرح: هل التسلطية تتزايد أم تتقلص؟ فالتقارير التي تقدمها الحركة الحقوقية تشير بدورها إلى وجود خروقات، كما حدث في سيدي إفني. لكن كون هذه الحركة الحقوقية تمكنت من إنجاز تقاريرها بشكل مستقل وتقديمها للصحافة الوطنية والدولية وارغمت الدولة على أن تقدم إجابات، فهذه التطورات كلها تفيد بأن الوضعية الحقوقية عرفت تطورات جد مختلفة عما كان في السابق، حيث القمع يطارد حركة أعضائها والرقابة الصارمة تمس أدبياتها...

□ هل تعتقدون أن الوضع الاجتماعي يشكل قنبلة موقوتة في ظل تراجع النقابات العمالية والاستقالة غير المعلنة للأحزاب السياسية بخصوص عملية تأطير المواطن، إلى درجة أن مجموعة من المبادرات الاحتجاجية أصبحت غير مؤطرة؟

● فعلا هناك تراجع للدور الذي كانت تلعبه الأحزاب داخل المجتمع ليس فقط من ناحية تأطيره بل حتى تأطير النقابات. وهذه الظاهرة نتابعها على الصعيد العالمي، حيث برزت ظاهرة الحركات الاجتماعية الجديدة المنافسة بقوة للأحزاب السياسية في هذه الظاهرة المتمثلة في بروز حركات اجتماعية جديدة تعرفها جميع الأنظمة السياسية.

كما نشير إلى كون الأحزاب السياسية لم تتجاوب مع التفاعلات التي يعرفها المجتمع، ولم تسمح ببروقراطية هذه الأحزاب بالانفتاح على فعاليات جديدة سواء من حيث العمر أو الجنس أو الأصول الاجتماعية المختلفة... وبالرغم من هذا التأخر الذي تعرفه الأحزاب السياسية في هذا المجال فإن ظاهرة التعبير عن مصالح سياسية دقيقة ومحددة هي جزء من الفعل الحديث على المستوى العالمي كما نشاهد جوانب منه على مستوى المغرب.

□ ما نلاحظه أن الجواب الحالي للدولة على مطالب الفاعل الاجتماعي والحقوقي أصبح يتمثل في العنف، في رأيكم هل الدولة لم يعد لديها أي جواب تقدمه لهؤلاء الفاعلين، أم إنها اعتادت على مثل هذه الممارسات العنيفة؟

● ما الاحظه أن الجانب العنيف في الدولة مازال مستمرا، ولكن بأقل مما كان عليه في السابق. وهذا ليس تبريرا لعمل الدولة، بل مجرد ملاحظة. فعندما ننظر مثلا إلى حركة الإضرابات ومنها الإضراب الأخير الذي نظمه مهنيو قطاع النقل احتجاجا على مدونة السير فإن الدولة لم تتدخل بشكل عنيف. أيضا عندما نلاحظ رد الفعل العادي للدولة تجاه الحركات الاحتجاجية المتنوعة التي تنظم إضرابات في مجالات متعددة منها المطالب الاقتصادية والمطالب الهوياتية بأشكالها المتنوعة أي الهوية الثقافية واللغوية والجهوية، ثم أيضا بعض القضايا المرتبطة بالحق في الشغل والتعليم...

مسار

- حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ميشغان بالولايات المتحدة الأمريكية.
- أستاذ العلوم السياسية بكلية الحقوق محمد الخامس بالرباط.
- عضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.
- عضو سابق في هيئة الإنصاف والمصالحة.
- مؤسس المجلة الإلكترونية «رباط الكتب».

Revue de

أخبار اليوم
Akhbar Alyoum

الدولة ستقدم في المستقبل اعتذارها

عبد الحي المودن في جلسات الاستماع العمومية لهيئة الإنصاف والمصالحة

□ بصفتكم عضوا في هيئة الإنصاف والمصالحة سابقا، لماذا لم يتم تنفيذ كل توصيات الهيئة إلى حدود الساعة؟

● يمكن أن نستنتج ما أشرتم إليه في سؤالكم، إذا ما اعتمدنا على بعض التقارير والتصريحات الإعلامية التي تنتقد عدم تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لكن ما نعرفه أن عددا هاما من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة جرى تطبيقه. فالتعويضات الفردية تمت بأكملها، وهناك العشرات من برامج جبر الضرر الجماعي التي تنفذ على أرض الواقع، نفس الأمر بالنسبة إلى الأرشيف حيث هناك تقدم كبير حصل في هذا الباب من حيث قانون تنظيم الأرشيف. واللجان المكلفة بمتابعة التوصيات داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تعمل على إعطاء دفعة قوية من حيث بلورة هذا الموضوع. وبالنسبة إلى حفظ الذاكرة هناك برامج تنظم مع الجامعات.

وأعتقد أن القضايا الرئيسية التي مازالت عالقة تتعلق بنقطتين رئيسيتين، وهما الإصلاح الدستوري والحكامة الأمنية. وبالنسبة إلى قضية الإصلاح الدستوري فإن هذه المسؤولية جزء مما تقوم به وزارة العدل. أما الحكامة الأمنية فأعتقد أن هناك تأخرا في هذا الباب. والإشارات التي ترد تفيد بأنه رغم التأخر فإن الوضعية ليست جامدة في هذا الإطار.

□ ماذا عن مطلب اعتذار الدولة؟

● أظن أن الدولة ستقدم في المستقبل اعتذارها بشكل أو بآخر لأن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في هذا الباب كانت واضحة، وبالتالي فإن الدولة مطالبة بأن تقدم اعتذارها في مرحلة معينة.

Revue de Presse du Conseil

أخبار اليوم
Akhbar Alyaoum

قطاعات مختلفة داخل المغرب، فالسؤال الذي تجب معالجته الآن: لماذا مازالت الدولة تمارس العنف في بعض الحالات؟ وما هي العوامل التي يمكن أن تتجاوز بها الدولة أسلوب العنف، خاصة في الحالات التي تحظى بتغطية إعلامية واسعة ولا يجد المراقب الخارجي أي مبرر لممارستها؟ فالدولة القوية هي التي تتمكن من أن تتعامل مع الأشكال المتعددة للمعارضة دون ممارسة العنف، والدولة التي تستطيع أن تنصت إلى هذه المعارضة هي نموذج الدولة القوية التي تتحول إلى دولة ديمقراطية مستقلة.

□ كيف تفسرون المفارقة التي يعيشها اليوم اليسار المعبر عن شرائح اجتماعية واسعة كادحة بكونه يوجد في حالة ضعف في ظل أزمة اجتماعية خانقة؟

● يعود تراجع اليسار إلى أسباب متعددة، وهذا المأزق يعرفه اليسار على الصعيد العالمي. وفي المغرب، فاليسار لم يستطع أن يتجاوز أزمته الحالية، حيث لم يقم، على سبيل المثال لا الحصر، بمراجعة منطلقاته الإيديولوجية والفكرية التي تظل عاجزة عن مواكبة التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي.

لقد تخلف اليسار في التعامل مع مسألة الهويات اللغوية والإثنية والجهوية، وتخلف اليسار حتى في تعامله مع الظاهرة الدينية، وتخلف اليسار أيضا في تعامله مع التنوع الفكري واللغات والثقافات الجديدة وأسلوب التعامل مع الشباب بطرق ووسائل جديدة... وتخلف اليسار عن مواكبة هذه التحولات جعله في نفس الوقت يحافظ على النخب التي كانت قبل تفكك الاتحاد السوفياتي.

وأعتقد أن هذه العوامل وغيرها ساهمت في ضعف اليسار وانتعاش الحقل السياسي، انطلاقا من التنوع الذي عرفته الحركات الاجتماعية الجديدة التي نجدها اليوم تعبر، عبر العشرات من الجمعيات، عن قضايا مختلفة ومتنوعة ودون أن تكون خاضعة لإيديولوجية مركزية متماسكة وموحدة.

□ إذن بروز الحركات الاجتماعية الجديدة هو نتاج لتخلف الأحزاب السياسية؟

● هو نتاج لعدم تمكن اليسار من أن يواكب التحولات الاجتماعية والفكرية التي عرفها المغرب. ففي الوقت الذي نشطت فيه هذه الحركات في إثارة قضايا متنوعة، نجد اليسار قد فشل في تأطير هذه الحركات أو توفير شروط إيجابية داخل تنظيماته لهذه الحركات للتعبير أكثر عن مطالبها بكل حرية وتعددية.

□ هل تعتقدون أن الواقع الحالي للأحزاب السياسية يؤهل لتسجيل نسبة مشاركة سياسية متقدمة في الانتخابات الجماعية القادمة، مع العلم بأن نسبة المشاركة في الانتخابات الجزئية الأخيرة وصفت بالكارثية؟

● يجب أن نتوقع أن تكون نسبة المشاركة ضعيفة، ومادامت الأحزاب السياسية لم تغير من طريقة تأطيرها للمجتمع، ومادامت الحركات الاجتماعية الجديدة والمتعددة لم تجد شروطا إيجابية للتعبير عن مطالبها من داخل الأحزاب فإن هذه الأخيرة لن تتمكن من تعبئة المجتمع بشكل واسع. إضافة إلى أن ضعف المشاركة السياسية هو ظاهرة مرتبطة بتطور المد الديمقراطي. فالديمقراطية كشكل من أشكال تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع تواجه مشكلة تنازل المجتمع عن حقه في ممارسة المشاركة وأدت إلى أن المؤسسات السياسية سواء محليا أو مركزيا تنتخب بنسب قليلة. حجم المشاركة في المغرب قليل مقارنة مع الديمقراطيات الكبرى. وبالتالي هناك تدن للمشاركة السياسية يشير إلى خاصية مغربية مرتبطة بالأحزاب، ولكنه من زاوية أخرى يشير إلى أزمة المشاركة السياسية على المستوى العالمي بما فيها الأنظمة الديمقراطية.

□ هل تعتقدون أن الأحزاب السياسية لم تلتقط إشارة ضعف المشاركة المعبر عنها في الانتخابات الجزئية الأخيرة؟

● إن المؤسسات الحزبية لم تبلور بعد الميكانيزمات التي تجعلها تتفاعل بسرعة مع التحولات السياسية، حتى تلك المتعلقة بالانتخابات الجزئية التي تكون دائما متدنية حتى في الديمقراطيات المتقدمة. فالمؤشرات الظاهرة تفيد بأن نسبة المشاركة ستكون ضعيفة، لكن هذا الأمر لم يستفز الأحزاب لمراجعة آليات اشتغالها لمواكبة التحولات الاجتماعية السريعة، وهذا جانب من أزمة التنظيم الحزبي بالمغرب بشكل عام.

□ نفهم من جوابكم أن تدني نسبة المشاركة السياسية سيبقى رهين أزمة المؤسسة الحزبية؟

● رهين بالأزمة الحزبية ورهين أيضا بتعب المجتمع من المشاركة السياسية، والذي يعرفه العالم ككل. إضافة إلى أن التغيير في الدستور من شأنه أن يعطي سلطا وصلاحيات أكبر للمؤسسات المنتخبة لكي تلعب دورا أكثر وضوحا في الفعل السياسي، وهو ما يمكن أن يساهم في توسيع المشاركة السياسية. ويجب أن نعرف أنه حتى إذا تغير الدستور فإن هذه المشاركة لن تتحول إلى مشاركة واسعة وبشكل كبير.

Revue électronique du Conseil consultatif des droits de l'homme